الأمم المتحدة S/PV.8981

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٨١

الاثنين، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد كيلي
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد أسوكان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدمايلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن (S/2022/50)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-27087 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن (S/2022/50)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/158، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/50، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت

البرازيل، أيرلندا، المكسيك، النرويج

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١١ صوتا مؤيدا، دون معارضة، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١١ صوتاً مؤيداً بدون معارضة، وامتنع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس: بداية، نشكر القائم على الصياغة، المملكة المتحدة، على جهودها في تقريب وجهات النظر خلال المفاوضات. كما نشكر الدول الأعضاء على تعاونها خلال الفترة الوجيزة لعملية المفاوضات.

وترحب دولة الامارات باعتماد القرار رقم ٢٦٢٤ (٢٠٢٢)، وإدراج جماعة الحوثي في قائمة العقوبات وفرض حظر الأسلحة على هذه الجماعة الإرهابية بموجب القرار رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ردا على انتهاكاتها الصارخة واعتداءاتها الآثمة.

وسيكون من شأن هذا القرار الحد من القدرات العسكرية للحوثيين والدفع باتجاه وقف تصعيدهم في اليمن والمنطقة، ومنع أنشطتهم العدائية على السفن المدنية وتهديدهم لخطوط الملاحة والتجارة العالمية، وكذلك وقف معاناة المدنيين في اليمن والدول المجاورة من أعمالهم الإرهابية. ومن هذا المنطلق، ندعو الحوثيين إلى وقف هجماتهم الإرهابية العابرة للحدود والعودة إلى طاولة المفاوضات للبدء بعملية سياسية جادة.

ونؤكد على أنه لا يوجد أي حل عسكري للأزمة اليمنية. ويتمثل الخيار الوحيد للخروج من الأزمة الحالية في تضافر الجهود للوصول إلى حل سياسي يقوده ويملكه اليمنيون أنفسهم تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقا للمرجعيات الثلاث المتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن بينها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

السيد أسوكان (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باعتماد القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) لتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠

(٢٠١٤) وفريق الخبراء الذي يدعم اللجنة. تولي الهند أهمية كبيرة لعمل اللجنة والفريق، ولذلك صوتت لصالح القرار.

وقد أكد المجلس من جديد، من خلال القرار، إدانته القاطعة للهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية، وطالب بوقف هذه الهجمات فورا. ونرحب باتخاذ المجلس إجراء لمحاسبة حركة أنصار الله على أعمالها، من خلال فرض حظر على توريد الأسلحة إلى هذه الجماعة. ومن الواضح أن النزاع في اليمن والهجمات عبر الحدود يتأجج بفعل استمرار توريد الأسلحة بأنواعها، في انتهاك واضح لحظر الأسلحة المحدد الأهداف الذي فرضه المجلس. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة القرار إلى تعزيز التعاون البحري في المنطقة وتعزيز خفر السواحل اليمني للكشف عن انتهاكات حظر الأسلحة ومنعها بشكل فعال.

كما نؤكد على ضرورة التصدي للتهديد المتزايد الصادر من اليمن للملاحة الآمنة لسفن النقل البحري التجاري والسفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن. لهذه الهجمات تداعيات على الأمن البحري بشكل عام في المنطقة ويجب ردعها. إن تأكيد المجلس على أن هذه الأعمال والهجمات تشكل معيارا للإدراج يمكن أن يسهم أيضا في ذلك الردع.

إن الهند، بوصفها بلدا له علاقات على مر الحضارات مع اليمن، تتألم لمشاهدة المعاناة المستمرة للشعب اليمني بسبب النزاع الذي طال أمده. ونكرر دعوتنا لجميع أطراف النزاع إلى نبذ المواجهة العسكرية وبذل جهود ملموسة لإحلال السلام الدائم. وأعيد تأكيد التزام الهند الثابت بعملية سياسية يقودها ويملك زمامها اليمنيون بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للجميع ومتفاوض عليها سلميا لهذا النزاع.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على عملها بوصفها القائمة بالصياغة.

وتؤيد أيرلندا تأييدا كاملا عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وتعتبر نظام الجزاءات أداة هامة للمجلس للمساهمة في إيجاد حل للنزاع واستعادة السلام والأمن والاستقرار الذي طال انتظاره في اليمن.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، ألحقت الأزمة المدمرة في اليمن خسائر فادحة بالشعب اليمني. ومنذ بداية عام ٢٠٢٢، يوضح التصعيد، الذي يسفر عن خسائر يومية في صفوف المدنيين، سبب أن الحل التفاوضي السياسي هو الطريق الوحيد للمضي قدما. وهو أمر حيوي للشعب اليمني، الذي يقف على شفا المجاعة ويواجه انعداما حادا للأمن الغذائي.

كما يشكل التصعيد في الأشهر الأخيرة تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي. ونحن ندين بشدة وبشكل قاطع الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من قبل الحوثيين، والتي تستهدف البنية التحتية المدنية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. إن هذه الهجمات غير مقبولة على الإطلاق. ونعرب عن خالص التعازي لمن فقدوا أحباءهم ونتضامن مع شعبي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن الهجوم الحوثي المستمر على مأرب، التي يعيش فيها مليون نازح، أمر يستحق الشجب. وندعو مرة أخرى إلى وقفه فورا.

لقد امتنعت أيرلندا عن التصويت على القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). إن قلقنا لا يتعلق بقيادة الحوثيين، التي ندين سلوكها إدانة قاطعة. إنماينصب قلقنا على ملايين الأبرياء الذين يعيشون تحت سيطرتهم. تنتهج أيرلندا موقفا مبدئيا في جميع ملفات مجلس الأمن مفاده أنه يجب علينا تجنب العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين. ويصنف القرار الذي تم تبنيه اليوم الحوثيين كجماعة خاضعة لحظر أسلحة محدد الأهداف، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ونؤيد تأييدا كاملا تنفيذ حظر توريد الأسلحة لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة إلى اليمن.

ونود أن نؤكد على أنه ينبغي ألا تتأثر الأنشطة الإنسانية والتجارية بهذا الإدراج في قائمة الجزاءات. لقد عملنا طوال المفاوضات بشأن ذلك الجانب، ونرحب بالمشاركة البناءة المتعلقة بإدراج عبارات في القرار

لتحقيق تلك الغاية. ومع ذلك، لا تزال أيرلندا قلقة من أن يؤدي هذا الإدراج في قائمة الجزاءات إلى عواقب إنسانية وسياسية سلبية غير مقصودة. وسيكون من المهم بشكل حيوي كفالة توجيه رسائل واضحة حول تلك النقطة للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والتجاري.

لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا لمصطلحي "الإرهاب" أو "الجماعة الإرهابية". ولم يكن هناك توافق في الآراء بشأن استخدام هذه الصياغة اللغوية في سياق المفاوضات. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أن استخدام هذه المصطلحات في قرار لمجلس الأمن يتناول الجزاءات في اليمن قد يكون له عواقب سلبية غير مقصودة على ملايين اليمنيين الذين يعيشون تحت سيطرة الحوثيين. وذلك في ظلالنقص الحاد في تمويل الأنشطة الإنسانية والاقتصاد الهش بالفعل.

وعلى الرغم من أن جهود مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة الإنسانية هدفان متكاملان، يجب أن نواصل حماية حيز العمل الإنساني. وكان من شأن إيلاء المزيد من الوقت للنظر على النحو الواجب في هذه الصياغة وآثارها أن يكون بالغ القيمة. ونحث الدول على مواصلة كفالة امتثال جميع التدابير التي تتخذها لتنفيذ القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢)، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لكفالة ألا تتأثر سلبا المحاولات الرامية إلى إجراء حوار بناء بين جميع أطراف النزاع والعملية التي تقودها الأمم المتحدة تحت رعاية المبعوث الخاص.

وتحظى المبعوثة الخاص غروندبرغ بدعمنا الكامل في جهوده الدؤوبة، وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف التصعيد والعمل معه بحسن نية لتحقيق هذه الغاية.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تدرك المكسيك قيمة عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وفريق الخبراء المعني باليمن.

امتنعت المكسيك عن التصويت على القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) للأسباب التالية.

أولا، مع انعدام تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب، فإن إدراج الحوثيين في قائمة العقوبات وتصنيفهم منظمة إرهابية يمكن أن يضعف الحدود التي تشكل سير الأعمال القتالية في اليمن، على حساب احترام القانون الإنساني الدولي. ونؤكد مجددا أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ثانيا، نحن قلقون من الأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه هذا التصنيف على عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لا سيما بالنظر إلى الأزمة الإنسانية الخطيرة في اليمن، حيث يعتمد ثلثا السكان على المعونة الإنسانية.

وفي حين يقتصر تطبيق الجزاءات المقترح فرضها على الحوثيين على حظر الأسلحة وليس تجميد الأصول، إلا أن ذلك قد يكون له آثار خطيرة على العمليات الإنسانية، بما في ذلك العمليات اللازمة المتعلقة بالواردات من السلع الأساسية. ووفقا لبعض الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لن يخفف من أثر ذلك مقترحات لحماية العمليات الإنسانية واستيراد السلع الأساسية.

ثالثا، يساورنا القلق إزاء الآثار المترتبة على مضمون ناقلة النفط FSO SAFER بالنسبة للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، وكذلك إزاء الجهود المبذولة لحسم الحالة الحرجة المتعلقة بناقلة النفط.

رابعا، إن تصنيف المجلس للجماعات الإرهابية تم في إطار النظام الذي أنشأه القراران ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونرى أنه ينبغي الإبقاء عليها. ولا نرى من المناسب أن تكون آلية تسمية الجماعات الإرهابية بقرارات تتعلق بنظم الجزاءات. وهذان مجالان مختلفان للتطبيق ينبغي أن يظلا، في رأينا، متميزين.

ومن ناحية أخرى، تعتبر المكسيك الأحكام التي تسعى إلى تعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة خطوة إيجابية، نظرا لأن توافر هذه الأسلحة وتدفقاتها المستمرة أمر يسهم في دوامة العنف التي يشهدها اليمن. وسيؤدي التنفيذ الفعال لتلك الأحكام إلى انخفاض القدرة على مهاجمة

البلدان المجاورة، كما حدث في الأشهر الأخيرة عندما شُنت الهجمات على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومختلف السفن في المنطقة، الأمر الذي ندينه بشدة.

السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (بالإنكليزية): لقد وصل الصراع في اليمن إلى منعطف حرج ومأساوي.

أدى هجوم الحوثيين على مأرب إلى تصعيد عسكري مهلك. وفي الشهر الماضي، أسفرت دوامة العنف عن سقوط أكثر من ٦٥٠ ضحية في صفوف المدنيين، وهو أعلى عدد شهري منذ أكثر من ثلاث سنوات.

إن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور، حيث يحتاج ٢١ مليون شخص إلى المساعدة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اضُطرت وكالات الإغاثة إلى خفض حصص الإعاشة لأكثر من ٨ ملايين شخص بسبب النقص في التمويل. واعتبارا من آذار/مارس فصاعدا، قد تنخفض هذه الحصص أو تتوقف تماما.

يمتد الصراع بشكل متزايد إلى خارج الحدود اليمنية، مع وجود مخاطر كبيرة من انفلات الزمام وخروج الحالة عن نطاق السيطرة. إن الهجمات الحوثية الأخيرة ضد أهداف مدنية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤسفة وتشكل تذكيرا بالتجاهل الصارخ للحياة البشرية الذي أظهره الحوثيون داخل اليمن وخارجه. وتكرر البرازيل إدانتها الشديدة لتلك الهجمات، وهي تتضامن مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبلدان ثالثة، مثل الهند، التي كان مواطنوها أيضا من بين الضحايا.

ولن تنتهي الأزمة الإنسانية الراهنة والتهديدات الأمنية الإقليمية إلا بإحلال السلام المستدام الذي يشمل للجميع. إن نظام العقوبات اليمني، شأنه شأن كل التدابير المماثلة، يجب أن يكون جزءا من استراتيجية شاملة ومتماسكة لتحقيق السلام. وينبغي أيضا أن يتم معايرتها بعناية لتجنب الآثار الضارة على الحالة الإنسانية.

يتضمن القرار الذي اتخذناه للتو القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) نصا جديدا يسعى إلى دعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، فضلا عن أحكام تسعى إلى حماية الأنشطة الإنسانية والاقتصادية. وتلك إدراجات قيمة، ونحن نشيد بأعضاء المجلس الآخرين على جهودهم البناءة في ذلك الصدد.

غير أن البرازيل تعتقد أن هناك عناصر في النص قد تؤدي إلى تراجع تلك الأهداف المشتركة. وكما ذكرنا من قبل، فإن تطبيق إطار شامل لمكافحة الإرهاب على النزاع في اليمن يمكن أن يؤثر على آفاق الحوار وتهدئة التصعيد في وقت تشتد فيه الحاجة إليهما، سواء من أجل حل النزاع على نطاق أوسع، أو بالنسبة لقضايا محددة، مثل المفاوضات الجارية المتعلقة بناقلة النفط "صافر" FSO SAFER.

مع انعدام أي تعريف قانوني للإرهاب، ينبغي للمجلس أن يمضي بحذر. إن وصف الحوثيين بأنهم جماعة إرهابية في قرار لمجلس الأمن سيكون له تداعيات مباشرة، وفي كثير من الحالات، تكون تلك التداعيات مباشرة على العديد من النظم القانونية الوطنية، مما يؤثر على قدرة وميول المصدرين والبنوك وشركات الشحن وغيرها من الجهات الفاعلة الخاصة للتفاعل مع الاقتصاد اليمني.

وفي حين أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من التمويل الإنساني، فإن المعونة وحدها لا يمكن أن تدعم سكانا يبلغ عددهم ٣٠ مليون نسمة. بل يجب أن نسعى جاهدين لحماية الاقتصاد اليمني وصلاته الحيوية بالعالم. وتثار مخاوف مماثلة من خلال إدراج الجماعة ككل في نظام العقوبات اليمني.

أخيرا، تغتنم البرازيل هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام، وتدعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة معه ومع مكتبه.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتنا لصالح تجديد نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وفعلنا ذلك لأننا ملتزمون بتعزيز القرار وتمكينه من الاستجابة بشكل أنجع للتهديد الناشئ. ونلاحظ أنه على الرغم من المشاركات الدبلوماسية المتعددة، إلا أن التصعيد العسكري المؤسف قد قوض الجهود الرامية إلى التحرك صوب السلام.

ومن الضروري ضمان محاسبة الضالعين في الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في اليمن، ومن الأراضي اليمنية ضد بلدان أخرى في المنطقة مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وينبغي اتخاذ تدابير، بما في ذلك فرض جزاءات، بغية إعاقة قدراتهم على القيام بهذه الأعمال وما يحفزهم على القيام بها. وندرك أنه يمكن أن يكون للجزاءات آثار سلبية على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يتعين بذل جهود لضمان عدم إعاقة إيصالها.

وتشعر كينيا بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد لشن هجمات من قبل الجماعات عبر الوطنية خارج إقليم تشارك فيه في عملية سلام. وفي هذه الحالة، فإن هجمات الحوثيين على أهداف مدنية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية غير مقبولة. وهي تتعارض مع جهود المجلس للمساعدة في الوساطة لتحقيق السلام في اليمن. وقد حان الوقت لكي يردع مجلس الأمن الجماعات التي قد تشن هجمات عبر الحدود كوسيلة لجذب الانتباه لها وتعزيز مواقفها على الصعيد الوطني. وتساعد الجزاءات، كتلك التي فُرضت اليوم، في جعل تلك الجماعات تفهم أنه سيتعين عليها وقف هجماتها الخارجية لكي يكون لديها أمل في أن يتم قبولها كجهات فاعلة سياسية شرعية. وينطبق الشيء نفسه على حركة الشباب، التي يواصل مجلس الأمن التعامل معها على أنها طرف مثير للمشاكل على الساحة السياسية، ولكن كيف يجعل شن هجمات على الفنادق والمدارس والمراكز التجارية في كينيا من هذه الجماعة طرفا مثيرا للمشاكل على الساحة السياسية؟

ويجب ألا يحظى تحكم الحوثيين في السكان وتلاعبهم بالحيز الإنساني بدعم من مجلس الأمن. ومن المؤكد أننا ندرك الآن أن الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية هي من أكبر العوامل المحركة للأزمة الإنسانية. إن مكافحة الإرهاب ودعم العمل الإنساني لا يتعارض أحدهما مع الآخر. ويجب وضع استثناءات لتمكينهما من العمل معا. وقد حاولت كينيا أن تقترح استثناءات على المجلس، ونأمل أن تلقى استجابة أفضل في المستقبل.

ويجب تمكين المنظمات الإنسانية من العمل بشكل أفضل في ذلك الحيز من أجل تجنب استغلالها من جانب تلك الجماعات. وإلا، فإننا سنجد أنفسنا نناقش كيف تحول تلك الجماعات مجموعات سكانية بأكملها إلى رهائن في محاولة لاستغلال الأعمال الإنسانية الجارية استجابة لأزمتهم.

أما فيما يتعلق بالمخاوف التي نسمعها عن عدم وجود تعريف للإرهاب، فإنه يمكن للإنسان تمييز الإرهاب تلقائيا. فالهجوم على مطار، مثل الهجوم الذي شهدناه ضد الإمارات العربية المتحدة، يشكل إرهابا. وإطلاق النار على عشرات المدنيين في مركز ويستغيت التجاري في كينيا في عام ٢٠١٣ تنطبق عليه صفة الإرهاب سواء كان للأمم المتحدة موقف رسمي في هذا الصدد أم لا.

فلنقف معا ضد الإرهاب. ولنخفض العوامل المحفزة للهجمات عبر الحدود التي تشنها الجماعات التي نحاول إقناعها بالانخراط في عمليات السلام وتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني. ويسعدني جدا اتخاذ القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) اليوم.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمملكة المتحدة على عملها بوصفها القائمة على صياغة القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). صوتت غانا مؤيدة للقرار الذي يمدد نظام الجزاءات المفروضة على اليمن وولاية فريق الخبراء المعني باليمن لمدة ١٢ شهرا أخرى، لأننا نعتقد أنه من المهم الإبقاء على نظام الجزاءات في اليمن في السياق الراهن للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية الصعبة والمتفاقمة، على الرغم من شكوكنا بشأن جوانب الفقرة ١.

ويُظهر اقتناعنا بضرورة الحفاظ على نظام الجزاءات المخاوف الحقيقية التي أثيرت بشأن العواقب غير المقصودة التي يمكن أن تترتب على النص الذي تم اعتماده على الطريقة التي نتصدى بها للإرهاب والجهود المبذولة لدعم عملية سياسية شاملة للجميع في اليمن، فضلا عن أي تحديات قد تنشأ على الصعيدين الإنساني والاقتصادي في ذلك البلد.

وكما قلنا في المجلس وكما نعرف من الحالة في المنطقة، فإن الحل العسكري للنزاع لا يمكن أن يحل محل الحاجة إلى الحوار والدبلوماسية. والسبيل الوحيد الممكن لتحقيق سلام شامل ودائم للشعب اليمني يتمثل في إيجاد تسوية سياسية من خلال عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع يقودها اليمنيون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة وبدعم من الأطراف الإقليمية الفاعلة.

ولذلك، نحث المجلس على مواصلة تقديم الدعم الجماعي في المهمة الصعبة المتمثلة في سد الهوة بين جميع الأطراف من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة وتيسير الحوار بغية استئناف العملية السياسية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التصعيد العسكري مؤخرا والزيادة المفزعة في عدد الضحايا المدنيين والغارات الجوية على الهياكل الأساسية المدنية. ونكرر الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني ونحث الأطراف على إنهاء الأعمال العدائية.

أخيرا، أود أن أعرب عن الأمل في ألا تبعدنا خلافاتنا حول هذه المسألة عن طموحنا الأسمى المتمثل في العمل مع الشعب اليمني من أجل إيجاد حل شامل ومستدام للأزمة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ بداية هذا العام، استمرت الحالة في اليمن في التدهور واشتدت النزاعات والمواجهات وتصاعدت الأعمال العدائية بشكل متواصل. ويساور الصين قلق بالغ إزاء هذه التطورات.

إننا ندين جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية وندعو إلى وقف فوري للهجمات عبر الحدود والتهديدات الأمنية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وندعم جهود البلدين للدفاع عن أمنهما القومي.

واغتناما للفرصة التي يتيحها تجديد هذا القرار، ونظرا للتطورات الجديدة في الوضع، فقد قام مجلس الأمن للتو باستكمال تدابير الجزاءات وولاية فريق الخبراء المعني باليمن. وكان موقف الصين من مسألة الجزاءات ثابتا دائما. إننا نراقب عن كثب أثر تدابير الجزاءات ونأمل أن يؤدي القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) إلى تخلي جميع أطراف النزاع عن الخيار العسكري ودعمها بنشاط لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل العودة إلى مسار المفاوضات السياسية الصحيح في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين جهود المبعوث الخاص الفعالة لمواصلة العمل مع جميع الأطراف من أجل تعزيز عملية السلام اليمنية.

وفي غضون ذلك، ينبغي للأمم المتحدة والوكالات الأخرى أن تنفذ العمليات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن من أجل تخفيف معاناة شعبه. ونود أن نكرر التأكيد على ضرورة اضطلاع فريق الخبراء بعمله بما يتفق تماما مع الولاية الممنوحة له من قبل مجلس الأمن وتمسكه بالموضوعية والنزاهة وتقديمه لمعلومات دقيقة لجميع الجهات الفاعلة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر النرويج بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري الخطير للنزاع في اليمن، بما له من عواقب وخيمة على السكان المدنيين والهياكل الأساسية، وما زلنا نشعر بالجزع إزاء الحالة الإنسانية التي تتفاقم باطراد. وتخفيض الحصص الغذائية لثمانية ملايين شخص والوقف المعلن للبرامج الإنسانية الحيوية أمر غير مقبول.

وتكرر النرويج إدانتها للهجمات التي تُشن عبر الحدود في المنطقة على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويؤيد بلدي فرض جزاءات محددة الأهداف يمكن أن تساعد في إيجاد تسوية سياسية وأن تسهم في حماية المدنيين. ولذلك، نرحب بالعمل المشترك للمجلس من أجل الحد من قدرة الحوثيين على شن هجمات وإيذاء المدنيين. ونشيد أيضا بالعمل المهم الذي قام به فريق الخبراء المعني باليمن ونؤيد تماما تمديد ولايته.

ومع ذلك، فقد أعربنا طوال المفاوضات بشأن القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) عن قلقنا إزاء إدخال وسم وتسمية الإرهابيين. وما زلنا نشعر بالقلق من أن استخدام هذه المصطلحات، في غياب تعريف واضح، قد يكون له أثر سلبي على جهود الأمم المتحدة لتسهيل الحل السياسي في اليمن. وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء السابقة فيما يتعلق

بالنزاعات الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس، فضلا عن التداعيات القانونية المحتملة.

كما تشعر النرويج بالقلق إزاء العواقب الإنسانية غير المقصودة لهذه اللغة الجديدة، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على جهود الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء اليمن.

ويسلم القرار بضرورة انخراط جميع الأطراف في التوصل إلى حل سياسي، ويتضمن صياغة تهدف إلى حماية العمل الإنساني وعدم تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ومع ذلك، فإنه لا يعالج شواغلنا الرئيسية، ولهذا السبب امتنعت النرويج عن التصويت.

ولا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات ومصالح الشعب اليمني من خلال التعاون الكامل مع المبعوث الخاص غروندبرغ دون تأخير.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ألبانيا باتخاذ القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢)، الذي أيدناه. ونثني على صاحب القلم، المملكة المتحدة، على العمل الممتاز بشأن النص، ونهنئ أعضاء مجلس الأمن على النتيجة.

ونرحب بتجديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، التي أتشرف برئاستها، وفريق الخبراء المعني باليمن. ونرحب بالدعوة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلد، الأمر الذي دعونا إليه مرارا وتكرارا. ونرحب بالإدانة الواضحة والصريحة للأعمال الإرهابية التي يقوم بها الحوثيون ضد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويجب عدم التسامح إزاءها، وينبغي مساءلة الجناة.

ويؤكد القرار على أنه ما من حل عسكري للصراع الحالي في اليمن. هذا هو موقفنا الثابت. وترى ألبانيا أن النص يدعم عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية ويملك اليمنيون زمامها، فضلا عن عمل ولاية المبعوث الخاص.

ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذا القرار لضمان مزيد من الأمن لليمن وشعبه والمنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

في حين أننا أيدنا اتخاذ القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) اليوم، نود في الوقت نفسه أن نشير إلى أن التدابير التقييدية وحدها لا يمكن اعتبارها وسيلة لحل الصراع وينبغي ألا تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة بالفعل في اليمن. ويجب أن تنجح الاستثناءات ذات الصلة من نظام الجزاءات. ويجب تقديم تفسيرات وافية للمانحين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

وقد استرشدنا إلى حد كبير، باتخاذنا هذا القرار، بنتائج المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس والمبعوث الخاص هانز غروندبرغ في ٢٤ شباط/فبراير. ونأمل أن تؤدي الجهود السياسية والدبلوماسية المكثفة إلى إحلال السلام في اليمن وتخفيف التوترات في المنطقة. وندعو هانز غروندبرغ إلى تكثيف الجهود في إطار ولايته، وإقامة اتصالات مع جميع الأطراف، وتقديم خارطة طريق مناسبة لقرار إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

وستواصل روسيا من جانبها بذل كل ما في وسعها لتعزيز التسوية اليمنية والتطبيع العام في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.